Document: EB 2014/113/R.6
Agenda: 5(a)(ii)
Date: 11 November 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها السادسة والثمانين

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة عشرة بعد المائة
روما، 15–16 ديسمبر/كانون الأول 2014

للاستعراض

تقرير لجنة التقييم عن دورتها السادسة والثمانين

1- يغطّي هذا التقرير المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها السادسة والثمانين التي عُقِدت يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وقد حضر هذه الدورة أعضاء اللجنة من إندونيسيا وأنغولا وفرنسا وفنلندا والمكسيك والنرويج والهند وهولندا، كما حضرها أيضاً مراقبون من الصين. وانضم إلى اللجنة في دورتها كل من نائب الرئيس المساعد لدائرة البرامج، ونائبة الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، ومديرة مكتب الهيئات الرئاسية في مكتب سكرتير الصندوق وغيرهم من موظفي الصندوق. كما حضر هذه الدورة أيضاً سعادة السيد Antolín Ayaviri Gómez، سفير دولة بوليفيا المتعدّدة القوميات في إيطاليا، والسيد Rui Li، نائب مدير شعبة المؤسسات المالية الدولية في دائرة التعاون المالي والاقتصادي الدولي في وزارة المالية في الصين وذلك عند مناقشة تقييمي البرنامجين القطريين لكل من بلديهما.

تبنّي جدول الأعمال

2- ضم جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) محاضر الدورة الخامسة والثمانين للجنة التقييم؛ (4) التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق؛ (5) تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق؛ (6) تقييم البرنامج القطري لجمهورية الصين الشعبية؛ (7) تقييم البرنامج القطري لدولة بوليفيا المتعدّدة القوميات؛ (8) جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2015؛ (9) الإجراء الخاص بوضع مسودة محاضر دورات لجنة التقييم والموافقة عليها و (10) مسائل أخرى.

3- **تم تبنّي جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2014/86/W.P.1 على حاله دون أي تعديل.**

محاضر الدورة الخامسة والثمانية للجنة التقييم

4- استعرضت اللجنة محاضر دورتها الخامسة والثمانين كما هي واردة في الوثيقة EC 2014/86/W.P.2.

5- ومع الاعتراف بالحاجة إلى سياسة مرنة للمِنح، كما هو وارد في الفقرة 27، طَلب أحد الأعضاء تعديل نص العبارة "أكّد أعضاء اللجنة ..." بحيث تُصبح "أكّد *بعض* أعضاء اللجنة" للإشارة إلى شواغل أحد أعضاء اللجنة فيما يتعلّق بدور الصندوق في توفير الدعم للأوضاع الطارئة. وقد وفّر الصندوق إيضاحاً حول المنظمات التي سيتم دعمها من خلال سياسة المِنح: وهي إلى حدٍ كبير منظمات المجموعات المُهمَّشة، والشعوب الأصلية، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، التي يسعى الصندوق إلى دعمها بهدف ضمان مساهمتها في العمليات السياساتية.

6- **تمت الموافقة على المحاضر متضمّنة التعديل المطلوب إدخاله على الفقرة 27.**

التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

7- نظرت اللجنة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق (الوثيقة EC 2014/86/W.P.3)، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق (الوثيقة EC 2014/86/W.P.4) وملاحظات كلٍ من الإدارة ومكتب التقييم المستقل عليهما، كما هي واردة في ضميمتين مرفقتين بالتقريرين كبندٍ واحدٍ على جدول الأعمال.

8- وأكَّد أعضاء اللجنة على الجودة الممتازة للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2014، مشيرين إلى كون الصندوق من بين المنظمات الإنمائية القليلة جداً التي تُعِد مثل هذا التقرير السنوي. كما أكَّد الأعضاء أيضاً على أهمية هذا التقرير كأداة للترويج للمساءلة والتعلُّم، وشكروا الإدارة على الطبيعة الصريحة للتعليقات التي وفّرتها.

9- وفيما يتعلَّق **بالتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق**، رحَّب أعضاء اللجنة بالصيغة الجديدة للوثيقة، وإدراج معلومات عن المشروعات التي اعتُبر أن أداءها لم يكن بمستوى مُرضٍ، والإبلاغ حسب سنة الإنجاز. كما وافقوا أيضاً على معظم التوصيات التي أدرجها مكتب التقييم المستقل في هذه الوثيقة، بما في ذلك التركيز على الاستدامة كموضوع للتعلُّم لعام 2015، واستخدام تصنيفات التقييم المستقل للإبلاغ فقط على خلفية المؤشرات الموجودة في إطار قياس النتائج في الصندوق، والحاجة إلى إجراء إدارة الصندوق لاستعراضات لإنجاز البرامج الاستراتيجية القطرية. وأشار أعضاء اللجنة إلى وجوب ألاّ يكون مكتب التقييم المستقل مُجبَراً على توفير **توصيات حيادية من ناحية التكاليف**، وأن يعود الأمر إلى إدارة الصندوق والمجلس التنفيذي في أخذ تبعات التكاليف بعين الاعتبار عند المُضي قُدماً.

10- كما رحَّب أعضاء اللجنة أيضاً **بتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق** وأكَّدوا على الجودة العالية للتقرير وخاصة ملاحظة التحسينات المُدخلة على التكرار وتوسيع النطاق. واعتَرف أعضاء اللجنة بالإنجازات التي حققتها المؤسسة في الوصول إلى، وفي بعض الحالات تجاوز، عددٍ من المؤشرات الموضوعة في إطار قياس النتائج للتجديد التاسع لموارد الصندوق. كذلك فقد عبَّروا عن تقديرهم وموافقتهم على التعليقات التي وفّرها مكتب التقييم المستقل، بما في ذلك الحاجة لأن يُدرِج هذا التقرير مقطعاً مُكَرّساً لكيفية التطرُّق لتعليقات مكتب التقييم المستقل على النسخة السابقة منه.

11- وفيما يتعلّق بإدراج مقطع في النُسَخ المستقبلية من تقرير الفعالية الإنمائية عن التحدّيات والمخاطر التي تتم مواجهتها، تلخّصت وجهة نظر الإدارة في أن الوثيقة تعرض بالفعل صورة شاملة تماماً للإنجازات والتحدّيات والمجالات التي تتطلّب المزيد من الجهود. وأكّدت إدارة الصندوق مجدَّداً على التزامها بالاستجابة للتوصيات الواردة في التقرير السنوي عن نتائج أثر عمليات الصندوق من خلال تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة. واقتَرح مكتب التقييم المستقل أن يتم تغطية التوصيات التي يوردها على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق أيضاً في تقرير رئيس الصندوق عن وضع توصيات التقييم وتدابير الإدارة، وحظي هذا الاقتراح بموافقة الإدارة.

12- وأشار الأعضاء أيضاً إلى حقيقة أن الاستدامة والفعالية ما زالتا المجالان اللذين يحتاجان إلى المزيد من التحسين. كذلك طلب أحد الأعضاء أيضاً التأكيد على قضايا مثل تصميم وإدارة المشروعات، والحساسية للتمايز بين الجنسين، والسياق المحلي بحيث تتم دراستها فيما يتعلق بأهميتها وصلتها بالاستدامة الطويلة الأجل.

13- وعبَّر أعضاء اللجنة عن دعمهم للتوصية القائلة بإجراء استعراضات لإنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي يتوجَّب إجراؤها في نهاية كل دورة من دورات هذه البرامج. وأشارت إدارة الصندوق بأن كلٍ من الاستعراضات السنوية لبرامج الاستراتيجية القطرية التي يتم إجراؤها حالياً، وتقارير إنجاز المشروعات يخدمان هذا الهدف تحديدا.

14- وتم تسليط الضوء أيضاً على أهمية **اللامركزية**، ودُعيت إدارة الصندوق للاستمرار في النَهج بطريقة تدريجية، وهو ما يتماشى مع القيادة التي يوفّرها المجلس التنفيذي.

15- وفيما يتعلّق بالتوصية باستخدام **مؤشرات التقييم المستقل** فقط للإبلاغ على خلفية إطار قياس النتائج، أشارت إدارة الصندوق بأن الإبقاء على جملتين من المؤشرات وتقريرين منفصلين يوفِّر المزيد من المعلومات، ويروِّج للتعلُّم ومساءلة الموظفين، ويعزّز من دور واستقلالية مكتب التقييم المستقل. وأشار أحد الأعضاء إلى أن استخدام جملتين من البيانات (أي بيانات مكتب التقييم المستقل وبيانات التقييم الذاتي، لعددٍ من المؤشرات يؤدّي إلى الارباك في الإبلاغ عن أداء عمليات الصندوق. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن مؤشرات التقييم المستقل لا يمكن استخدامها إلاّ فيما يتعلّق بالمستويين الثاني والرابع في إطار قياس النتائج. وشجَّع العديد من أعضاء اللجنة إدارة الصندوق على الإبقاء على **مؤشّر الأهمية** في إطار قياس النتائج لأنهم يعتبرونه مؤشراً ضرورياً. واقتَرح أحد الأعضاء إدراج مؤشر جديد في إطار قياس النتائج حول إدارة المشروعات، وقد حظي هذا الاقتراح بموافقة الإدارة.

16- وفيما يتعلّق بمسألة استخدام **مسوحات الزبائن** للإبلاغ عن بعض المؤشرات (في المستوى الرابع) في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن مثل هذه المسوحات تستند فقط إلى الإدراك وإلى ضمانات غير مؤكدة للجودة غير مؤكَّدة لأنها تدار من مقر الصندوق باستخدام استبيانات يتم تشاطرها إلكترونياً مع الشركاء في الدول الأعضاء النامية. وعارضت إدارة الصندوق هذا بقولها إنها تعتَبر نتائج هذه المسوحات متينة وضرورية لضمان الضوابط والتوازنات.

17- وعند التطرُّق **لموضوع الفروقات الواضحة بين نتائج تقييمات مكتب التقييم المستقل والتقييمات الذاتية**، والتي يمكن عزوها لأخطاء في جمع العيّنات أو لاختلافات في التوقيت، اقتَرحت إدارة الصندوق إجراء مقارنات مزدوجة لتسليط الضوء على مكامن هذه الاختلافات على وجه الدِقّة. كذلك فقد أشير إلى أن الاختلافات في التوقيت قد يكون لها أثر محتمَل على نتائج تحقيق الأثر على الفقر الريفي، إلاّ أن الأهداف التي تتعلّق بعوامل مثل الكفاءة والفعالية والابتكار لم يتم الوصول إليها. واقتَرح مكتب التقييم المستقل إجراء ندوة تقنية لإيضاح منهجياته في التقييم بحيث تُنَظَّم لأعضاء لجنة التقييم في مطلع عام 2015.

18- وأكَّد أعضاء اللجنة مجدَّداً على الحاجة إلى التطرُّق لموضوع الأداء في مجال **الأنشطة غير الاقراضية** بما في ذلك من خلال تحسين إدارة المعرفة، ومجال **الأثر البيئي**. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة تعمل لتوليد مُنتجات معرفية لاقتناص الدروس المستفادة من استعراضات برامج فُرص الاستراتيجية القطرية وتقارير الإشراف، وهناك حاجة لمزيد من الموارد لضمان نجاح مثل هذه الجهود. واستجابة لتساؤل ورد من أحد الأعضاء، اقتَرح مكتب التقييم المستقل أن يُدرِج الصندوق "إدارة المعرفة" كمؤشر جديد في إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر للموارد، كوسيلة لضمان إيلاء اهتمام أكبر لهذا الموضوع في المستقبل.

19- وفيما يتعلّق بالأثر البيئي، فقد أُشير إلى عددٍ من الإجراءات لتحسين الأداء مما يتم تنفيذه بالفعل. ودعم أعضاء اللجنة التقرير الموجز لمكتب التقييم المستقل في هذا الصدد، وأوصوا بشدة أن تتضمّن جميع تقارير التوليفات التقييمية كلاً من التوصيات واستجابة الإدارة.

20- وتم توفير إيضاح آخر حول الحاجة لاستعراض حالة بيانات **التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق** لضمان متانتها وللسماح بربط المعلومات بالتحليلات ذات الصلة. إضافة إلى ذلك فقد أوضح مكتب التصميم المستقل إلى أنه وفي حين أن البيانات التي تستخدمها الإدارة متاحة أيضاً على الملأ في تقارير الأداء، إلاّ أنه يوصي بإتاحة البيانات الخام (أي ملفات Excel) التي يمكن تنزيلها للجمهور كما هو الحال تماماً بالنسبة لقاعدة بيانات التقرير السنوي على نتائج وأثر عمليات الصندوق. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن الاستعراضات السنوية للحوافظ الإقليمية متاحة للعموم، وأنها تتضمّن الجملة الكاملة لبيانات الحافظة وللتصنيفات حسب المشروع. وفيما يتعلّق بالبيانات الخام المتعلقة بالمشروعات في تقارير دائرة إدارة البرامج، فهي متاحة ويمكن تنزيلها بصيغة نسق المستند المنقول (pdf).

21- وفيما يتعلّق **بإدارة المشروعات**، تمت ملاحظة الحاجة إلى خلاصة وافية من الممارسات الجيدة ذات الصلة بإدارة المشروعات. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن وحدات تنفيذ المشروعات غالباً ما تخلّف أثراً إيجابياً على فعالية المشروعات، وأن إنشاءها قرار يعود بالكامل للحكومة المعنية، وأنه وكما هو الحال بالنسبة **لأداء الحكومات** فالأمر لا يدخل في نطاق تأثير الصندوق. وفيما يتعلق بتصنيف أداء الحكومات، عبَّرت إدارة الصندوق عن رأيها بأنها يجب أن لا توضَع في موقع يتوجَّب عليها فيه الحكم على أداء دولة سيادية. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه لا يُقيِّم أداء الحكومات على وجه العموم ولكنه يُقَيِّم فقط أداء القطاع الزراعي ضمن سياق عمليات الصندوق. وأكّد المكتب مجدّداً على أن تقييم أداء الحكومات يتسق تماماً مع منهجيات التقييم التي تستخدمها المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وأنه هام لتحديد مجالات الضَعف في الأداء التي تؤثّر على مخرجات عمليات الصندوق.

22- واستذكَر أحد الأعضاء أهمية تصميم المشروعات لتحقيق مخرجات ناجحة لها، ودعا مكتب التقييم المستقل لأن يأخذ الموضوع بعين الحسبان أيضاً في تصميم التقييمات المستقبلية، وفي إعداده لدليل التقييم المُنقَّح.

23- وأشار أحد الأعضاء إلى الوثائق التي غالباً ما تتضمَّن العبارة المتكررة القائلة بأن **الدول متوسطة الدخل** هي مجموعة كبيرة للغاية بحيث لا يمكن معاملتها بصورة متسقة، واقتَرح تقسيم هذه المجموعة إلى شرائح يمكن إعطاء ملاحظات مخصوصة بشأنها.

24- وفيما يتعلّق بتساؤلات حول **ترجمة الوثائق** المعروضة على لجنة التقييم، فقد تم تذكير أعضاء اللجنة بالحدود الموضوعة على عدد كلمات الوثائق التي وافق عليها المجلس التنفيذي، وبإجراءات فعالية التكاليف التي لا بد من اتخاذها لتحقيق هدف التجديد التاسع لموارد الصندوق المتمثّل في تقليص ميزانية المجموعة الرابعة. وأشار أعضاء اللجنة إلى ضرورة أن يتجنب مُعدّو الوثائق معاملة الذيول كجزء من متن الوثائق، وطلبوا تطبيق هذا المبدأ باتساق أكبر في جميع الوثائق. وبأخذها للحاجة لضمان توفير جميع المعلومات الضرورية باللغات الرسمية الأربعة للصندوق، ستعمل الأمانة مع مُعِدِّي هذه الوثائق لبلوغ هذه الغاية.

تقييم البرنامج القطري لجمهورية الصين الشعبية

25- أحاطت اللجنة علماً بتقييم البرنامج القطري لجمهورية الصين الشعبية كما هو وارد في الوثيقة EC 2014/86/W.P.5.

26- وهنأ أعضاء اللجنة مكتب التقييم المستقل على جودة هذا التقييم، كما هنأوا الإدارة على النتائج الإيجابية المتحققة. وأكّد ممثل وزير المالية في الصين على تقدير حكومته العميق لتقرير التقييم الممتاز وعبَّر عن موافقتهم على جميع التوصيات الواردة فيه.

27- وأُشير إلى النتائج الإيجابية والتي يمكن عزوها لكلٍ من الصندوق والحكومة الصينية، حيث تمثّلت جهود الصندوق في تصميم البرامج والإنشاء المبكِّر لمكتب قطري في الصين، في حين ركَّزت الحكومة الصينية على تنفيذ المشروعات وتحقيق الأهداف. وتم الاتفاق على أية حال على أنه لا بد من إيلاء المزيد من الانتباه لتحقيق النتائج الإيجابية النوعية، مثل تنمية رأس المال البشري والاجتماعي، علاوة على الأنشطة غير الإقراضية.

28- وفيما يتعلّق **بتوقيت تقييم البرنامج القطري**، أُعلِم أعضاء اللجنة بأنه وفي حين أن هذا التقييم هو أول تقييم يُجرى للبرنامج القطري في الصين، إلاّ أنه أُجريت العديد من التقييمات المواضيعية على مستوى المشروعات في هذا البلد على مدى العقد الماضي. علاوة على ذلك، أشارت شعبة آسيا والمحيط الهادي إلى أنها قد أجرت استعراضاً للبرنامج القطري في الصين عام 2010 وأن نتائج تقييم البرنامج القطري الحالي ستغذّي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد للصين، قيد الإعداد حالياً.

29- وفيما يتعلّق **بالاستهداف** والحاجة إلى التركيز على أشد الناس فقراً، أشارت إدارة الصندوق إلى أن الأقاليم التي يعمل فيها الصندوق محدّدة في استراتيجية الصين للتنمية والحد من الفقر الريفي للفترة 2011 و2020، وأن تقديرات الفقر قد أُجريت على كل مستوى القرية ومستوى المحافظة لضمان استهداف أشد الفقراء فقراً. وفي سياق متصل، وافقت الإدارة على أن موضوع **الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية** يمكن أن يشكّل مشكلة وأن هدف عمليات الصندوق يتمثّل في محاربة هذا التوجُّه أصلاً من خلال تحسين الآفاق المتاحة للمهاجرين المحتملين في المناطق الريفية.

30- وأشار بعض الأعضاء إلى الحاجة إلى المزيد من المعلومات عن تعميم قضايا التمايز بين الجنسين والنُظم الحسّاسة **للتمايز بين الجنسين**. وأفاد مكتب التقييم المستقل بأن فريق تقييم البرنامج القطري قد ضم أخصائيا مكرَّسا لقضايا التمايز بين الجنسين، أعدّ ورقة عمل مفصّلة حول هذا الموضوع (كما هو وارد في التقرير) وأن التحليل المُعَمَّق الذي أُجري ربما لم ينعكس بصفة كافية في التقرير النهائي.

31- ونظراً لأهمية توسيع نطاق المشروعات في الصين، تمت المطالبة بجهود أكبر في هذا النطاق، علاوة على مجالات أخرى مثل **إدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب**. كذلك تم تشجيع السعي لإرساء **شراكات استراتيجية** مع شركاء آخرين ثنائيين ومتعدّدي الأطراف، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق القطري المخصوص. وأثيرت أيضاً قضية **المساعدة التقنية**، وبالإشارة إلى نسبة التمويل الموفَّر إلى الصين، أعطيت معلومات إضافية عن إقراض الصندوق لأفريقيا جنوب الصحراء بصورة ثنائية بناءً على طلب تقدَّم به عضو من أعضاء اللجنة.

32- وكما أوصى به تقييم البرنامج القطري، فقد أوضحت إدارة الصندوق عزمها على ندب مدير البرنامج القطري للصين، وعن تعزيزات إضافية للمكتب القطري للصندوق في الصين من خلال النظر في ندب موظفين متخصصين على سبيل المثال في مجال التوريد، بغية توفير المساندة الداعمة لكل من حافظة الصين والحوافظ الأخرى في هذا الإقليم.

تقييم البرنامج القطري لدولة بوليفيا المتعدّدة القوميات

33- **أحاطت اللجنة علماً بتقييم البرنامج القطري لدولة بوليفيا متعدّدة القوميات كما هو وارد في الوثيقة EC 2014/86/W.P.6.**

34- عبر أعضاء اللجنة عن تقديرهم **للنتائج** الإيجابية التي حددتها الدراسة وخاصة فيما يتعلق بمجال تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري من خلال توفير، من بين جملة أمور أخرى، بناء القدرات والترويج لنقل المعرفة من قِبل السكان المحليين، واحترام حقوق ودور المستفدين إلى إلخ. وأشار أعضاء اللجنة إلى **نقاط ضَعف مخصوصة محدّدة في الحافظة**، بما في ذلك التغطية الجغرافية الواسعة للحافظة، وضَعف إدارة المعرفة والسياسات، والافتقار إلى استدامة التدخّلات.

35- وسلّط سفير دولة بوليفيا المتعددة القوميات الضوء على العلاقة القوية بين بلاده والصندوق، وعبَّر عن رضاه على العمليات التي يجريها الطرفان معاً. وأكّدت الحكومة من جديد على الحاجة إلى التزام جديد بالمزيد من التعزيز للحافظة، بالتعاون مع الوزارات المكرّسة للمناطق الريفية للحد من الفقر الريفي واستئصال الفقر ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

36- وأشارت اللجنة إلى الحاجة للمزيد من الجهود فيما يتعلّق بنظم **الرصد والتقييم**، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلّق **ببيانات التمايز بين الجنسين**، والبيانات على مستوى المخرجات حول أثر الحافظة لجهة التمايز بين الجنسين. وأشارت إدارة الصندوق إلى تعزيز المعلومات على مستوى المخرجات في جميع حافظة الصندوق من خلال النشر الموسّع للتحاليل الاقتصادية السابقة واللاحقة.

37- وأكدت اللجنة على تعزيز التعاون مع الشركاء مثل وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها، ومع الحكومة الوطنية. وفي حين وجد التقييم أن الشراكة مع الحكومة قوية إلى حد ما، اقترح إدخال تحسينات إضافية على توقيت الموافقات على المشروعات وتشجيع الملكية من خلال زيادة انخراط الصندوق في تصميم المشروعات.

38- وأشارت اللجنة إلى أن التدخل من المقر للتطرُّق لمسألة **ضَعف أداء الحافظة** كان يمكن أن يجري في وقت أبكَر بكثير، وبالتالي ضمان تنفيذ أفضل للمشروع. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن حجم الحافظة والمتطلبات من الموارد والقدرات كانت من العوامل الهامة في تحديد جودة المشروعات. إلاّ أنه بُدء باتخاذ الإجراءات للتطرُّق لقضايا الأداء، بما في ذلك من خلال افتتاح مكتب قطري.

39- وتمت إثارة مسألة ترجمة الوثائق مرة أخرى، حيث إن التقرير الرئيسي لتقييم البرنامج القطري لم يتوفَّر إلاّ باللغة الإسبانية فقط. ووافق مكتب التقييم المستقل على العمل مع مكتب سكرتير الصندوق لضمان إدراج جميع القضايا الهامة في متن الوثيقة مما يمكن ترجمته لعرضه على اللجنة.

جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2015

40- استعرضت لجنة التقييم الوثيقة EC 2014/86/W.P.7 التي تضم جدول أعمالها المؤقت لعام 2015.

41- ونظراً لأنه سيتم تعيين أعضاء جدد في لجنة التقييم عند انعقاد المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2015، وقد يرغب هؤلاء الأعضاء في أن يكون لهم رأي في جدول أعمال السنوات القادمة، وافقت اللجنة على

جدول الأعمال المؤقت لأغراض التخطيط فقط، مع الفهم السائد بأن اللجنة الجديدة يمكن أن تمارس حقها في تغيير هذا الجدول خلال العام كما هو ملائم.

42- **تمت الموافقة على جدول الأعمال دون إدخال أية تعديلات عليه.**

43- ولاحقاً، طلب عضو من أعضاء اللجنة مناقشة تشغيل اللجنة، وأهميتها للمنظمة وتقرر أن هذا الموضوع يمكن أن يُناقَش بين أعضاء اللجنة في تاريخ لاحق.

الإجراء الخاص بوضع مسودات محاضر دورات لجنة التقييم والموافقة عليها

44- بعد المناقشات التي جرت في دورتها الخامسة والثمانين، نظرت لجنة التقييم في الإجراء المُقتَرَح الخاص بوضع مسودات محاضر دورات لجنة التقييم والموافقة عليها، كما هي واردة في الوثيقة EC 2014/86/W.P.8.

45- واستجابة للشواغل الخاصة بعملية المشاورات لإعداد تقرير رئيس اللجنة لعرضه على المجلس التنفيذي، اقتَرح رئيس اللجنة تغيير الجملة الأخيرة من الفقرة التاسعة الخاصة بتقرير رئيس اللجنة بحيث يغدو نصها على النحو التالي: "سوف يتداول رئيس اللجنة، في الظروف الاعتيادية، هذا التقرير مع أعضاء اللجنة الآخرين قبل عرضه على المجلس التنفيذي". وقَبِلت اللجنة بهذا الاقتراح.

46- واتُّفِق على بذل كل جهد ممكن لتداول محاضر الدورة مع أعضاء اللجنة في غضون أسبوع من استكمال دورتها. وفي حال تم اقتراح إدخال بعض التصحيحات على المحاضر، لا بد من عرض هذه التصحيحات على أعضاء اللجنة في الوقت المناسب، ومن ثم عرضها على الدورة التالية للجنة سعياً للحصول على الموافقة عليها.

47- **وافقت لجنة التقييم على الإجراء الجديد لوضع مسودات محاضر لجنة التقييم والموافقة عليها، كما تم تعديلها. وسوف يتم عرض نسخة منقّحة من هذه الوثيقة على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق.**

48- وبعدئذٍ التفتت اللجنة لمسألة كيفية توفير الوصول إلى تسجيل المحاضر الحرفية لدورات لجنة التقييم، وأعرب بعض الأعضاء عن رغبتهم في الوصول إلى هذه السجلات لضمان أن تكون محاضر اللجنة كاملة و/أو لتعزيز الشفافية. وأشار المستشار العام للصندوق إلى أن الغرض الرئيسي من تسجيلات المحاضر الحرفية هي مساعدة مكتب سكرتير الصندوق على وضع مسودة المحاضر. علاوة على ذلك، فإن اتخاذ موقف متحرّر للغاية في توفير سجلات المحاضر الحرفية لأعضاء اللجنة يحمل في طيّاته بعض المخاطر المتعلقة بالطبيعة الممتازة للمناقشات خلال دورات اللجنة. وأخيراً أشار المستشار العام إلى أنه وفي حال رغب الأعضاء في تغيير الإجراء، فمن المنصوح به رفع هذه القضية إلى المستوى المؤسسي. وفي غياب أي وضع يسود فيه توافق في الآراء بين جميع أعضاء اللجنة، تم الاتفاق على الاستمرار في المناقشات بصورة غير رسمية.

مسائل أخرى

49- لم يتم إدراج أية بنود للمناقشة تحت مسائل أخرى.